أسباب الهجرة غير القانونية للأفارقة وسبل مكافحتها

The causes of illegal immigration of Africans and ways to combat it

العيد صحراوي
جامعةالوادي– الجزائر
Laidsahraoui85@gmail.com

الوافي عبد الرزاق
جامعةالوادي– الجزائر
louafi-abderrazak@univ-eloued.dz

Received: 28/05/2020 Accepted: 07/06/2020 Published: 30/06/2020

ملخص:

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة للوصول إلى أهم الأسباب والدوافع المؤدية للهجرة غيرالقانونية للأفارقة نحو القارة الأوروبية وسبل مكافحتها، هذه الدوافع التي تتعلق بالإنسانية والحياة الكريمة للفرد الإفريقي والتي تؤثر بدورها في زيادة تعداد المهاجرين غير الشرعيين نحو الغرب وإلى الدول الأوربية خاصة التي تعتبر اللجوء غير الشرعي إلى مناطقها يزيد من وجود مشاكل اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية.

كما أن هناك دولا تعاني من الشيخوخة ونقص في اليد العاملة تعمل على تشجيع الهجرة إليها، وتوجد دول أخرى تعتبر الأفارقة مشكلة وتعمل على رفض استقبالهم، لكن إجمالا الجميع متفق في أوروبا وحتى في إفريقيا أن الهجرة غيرالقانونية هي مشكلة ومعضلة حقيقية لكل الأطراف.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير قانونية؛ الفقر؛ الحروب؛ فرص عمل؛ سبل.

تصنيف JEL: F22; F59.

Abstract:

Through this study, the researchertried to reach the most important causes and motives leading to the illegal immigration of Africans to the European continent and ways to combat it, these motives related to humanity and a decent life for the Africanindividual, which in turn affects the increase in the number of illegal immigrants to the West and to European countries in particular that are considered illegalasylum to Its regionsincrease the presence of social, economic and evenpoliticalproblems.

There are also countries that suffer from aging and a shortage of manpower working to encourage immigration to it, and there are other countries that consider Africans a problem and refuse to receive them, but in general everyone agrees in Europe and even in Africa that illegal immigration is a real problem and dilemma for all parties.

Keywords:Illegal immigration, Poverty, Wars, JobOpportunities, ways.

Jel Classification Codes:F22; F59**.**

المؤلف المرسل: الوافي عبد الرزاق، الإيميل المهني: louafi-abderrazak@univ-eloued.dz

مقدمة:

لقد كانت الهجرة من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر هي حلا من الحلول التي اتخذها بني آدم عبر التاريخ ومنذ أن وجد الإنسان، حيث أن هذا الأخير دائم التنقل بهدف البحث عن حياة أفضل وأسهل ولقد ذكر الله سبحانه وتعالى هذه الظاهرة في محكم تنزيله بقوله **(وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً)**، ولقد أمر بها الرسول صلى الله عليه وسلم عندما كان في بداية بعثته إذ أمره الله تعالى بالهجرة إلى المدينة المنورة بحثا عن انتشار أفضل للدعوى وأمانا أكثر للرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه، لكن ظاهرة الهجرة خاصة منذ بداية العصر الحديث لا يمكن لها إلا أن تكون ظاهرة سلبية سواء للمهاجر أو المستقبل، لأن المهاجر لم يهجر بلده إلا بعد أن ضاقت به السبل والمستقبل يجد نفسه يتعامل مع مهاجرين غير شرعيين لم يضع لهم أي حساب وتخطيط فيصبحوا وبالا عليه، والمثال على ذلك الهجرة غير القانونية لسكان بلدان وسط إفريقيا نحو أوروبا، لذلك فمن خلال هذه المقالة سيحاول الباحث أن يجيب عن الإشكالية التالية:

ما هي الأسباب والدوافع المؤدية للهجرة غير القانونية للأفارقة نحو أوروبا؟

2.الأسئلة الفرعية:

- ما هي المشاكل التي تعانيها القارة الإفريقية وما هو أثر ذلك على سكانها؟
- ماهي الدوافع والحوافز الموجودة في أوروبا لتكون قبلة للأفارقة مهما كلفهم ذلك؟
- لماذا يعتبر الأفارقة الهجرة غيرالقانونية المهرب الوحيد من مشاكلهم؟
- ماهي سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية؟

3.أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء ومعرفة مواطن الخلل والدوافع المؤدية إلى هذه الظاهرة التي رغم إيجابياتها في مواطن معينة وبحدود مرسومة و بأهداف واضحة مثل ما دل على ذلك ديننا الحنيف، أصبحت هذه الظاهرة سلبية تماما بخروجها من الإطار الشرعي إلى الإطار غير الشرعي.

4.المنهج المتبع: يتم إتباع المنهج التحليلي الوصفي والتاريخي في بعض المواضع.

5.هيكل الدراسة: من أجل الإجابة عن إشكاليات هذا المقال سيتم إتباع الخطوات التالية:

أولا: دو افع وأسباب الهجرة غير الشرعية؛

ثانيا: سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية؛

أولا: دو افع و أسباب الهجرة غير الشرعية

سيتم التطرق إلى اسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية من خلال ابراز الدوافع المتعلقة بحياة الإنسان الإفريقي ومعيشته، والدوافع السياسية والأمنية ومختلف الدوافع الأخرى للهجرة غير قانونية نحو أوروبا من طرف الأفارقة.

1. **الدو افع المتعلقة بحياة الإنسان الإفريقي ومعيشته:** تلعب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأي إنسان في العالم بما في ذلك الموجود في القارة السمراء، دورا مهما في التأثير عن الاستقرار في منطقة ما أو انعدامه بظاهرة الهجرة غير قانونية، لذلك نستعرض الدوافع الاجتماعية ثم الدوافع الاقتصادية.

1.1.الدو افع الاجتماعية: لقد خلف الاستعمار انحطاط على الكثير من دول العالم الثالث وأبرزها وأكثرها تخلفا طبعا الدول الإفريقية التي شهدت مجاعات وأمراض كبيرة، بسبب سوء السياسات في هذه الدول التي يُعْتَبر حُكَامها دمى في يد الغرب يُحَركها كيفماشاء، وهذا ما خلف انحطاط اقتصادي وفشل ذريع في جميع المخططات التنموية، وهذا بالطبع أنتج التدني في المستوى المعيشي وعدم توفر الخدمات الأساسية من صحة وتعليم والسكن والعمل ووسائل المواصلات وحتى الغذاء

لذلك يجد الفرد الإفريقي نفسه محروم من أدنى حقوقه كإنسان في بلد مسقط رأسه، لذلك تتحول حياته إلى جحيم لا يطاق يسعى إلى تغييره بأي شكل من الأشكال من بينها الهجرة نحو الأفضل وبالطبع تعتبر الدول الأوروبية دول مغرية نظرا لتطور الحياة وازدهار الإنسان فيها فتصبح مطمحا لتلك الشعوب المحرومة في إفريقيا.

ليصبح الإنسان مستعدا لدفع الغالي والنفيس وإن كانت حياته في البحر أو في الصحراء القاسية على سبيل الأمل في الوصول لتلك الدول الأوروبية بأي وسيلة حتى وان كانت غير قانونية كالهجرة غير قانونية (زهرة، بدون سنة ، صفحة 57).

ولقد أقيمت دراسة حالة في 24 بلد إفريقي عنوانها البنية الأساسية في إفريقيا حان وقت التحول إلى أن البنية الأساسية هي الأكثر ضعفا في العالم، مما يدل ذلك على أن الحياة في إفريقيا هي الأكثر تكلفة في العالم وهو ما يزيد من السبب الأهم إلى الهجرة غير قانونية وهو الفقر «**Pauvre**» والذي يصبح نتيجة كبيرة للإفتقار إلى عمليات التنمية الحقيقية والبطالة، وانخفاض نسبة الأجور في حالة وجود عمل لا يمت للكرامة بصلة ولا تزال إفريقيا تأوي السكان الأكثر فقرا على سطح الأرض لأن حصتها ممن يحصلون على الأقل من دولار أمريكي هي الأكثر في العالم.

فالوضعية الهشة للشباب في إفريقيا هي الدافع وراء إقدامهم إلى الهجرة غير القانونية أو غير النظامية، سواء كان الهدف منها هو الحصول على مستوى معيشي أفضل أو كان الهدف هو البحث عن حياة مختلفة لم يجدها في بلده، وهناك من من الشاب المهاجر من يرى أن لجوؤه للحرقة بدافع احساسه بالاغتراب في وطنه الأصلي ويرى الاستاذ سليمان رحال أستاذ علم الإجتماع بجامعة عنابة أن تدني مستوى المعيشة هو ما جعل الشباب يحلم بالاستقرار في دول الشمال (سفيان، 2018، صفحة 345).

كما أنه في افريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار، هذه الحدود التي تشكل حواجز عازلة بالنسبة للقبائل، خاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج ونيجيريا و إفريقيا الجنوبية، فالهجرة غير الشرعية يمكن النظر إليها على أنها " انتقال الفراد أو الجماعة من مكان إلى أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولية" (رمضان، 2020، صفحة 73).

ومن الاسباب المؤدية لزيادة الهجرة غير الشرعية نذكر مها:

- تدهور القدرة الشرائية، وتدني المداخيل وانتشار ظاهرة العنف الأسري والتسرب المدرسي؛
- شحن معنويات الحماس لدى الشباب خاصة عند سماعهم بنجاح أحد الأصدقاء من أبناء الحي ووصوله إلى الضفة الأخرى؛
- النظرة التقليدية تجاه الهجرة، فتحسن الحالة الاجتماعية للمهاجرين في الخارج يولد لدى الرغبة والحماس لدى الأشخاص غير المهاجرين أملا للوصول إلى مستوى معيشي أفضل؛
- الحروب والنزاعات الأهلية، مثل ما حدث في سوريا و العراق وليبيا وافريقيا الوسطى وغيرها من دول العالم (خديجة، 2018، صفحة 77).

2.1. الدو افع الاقتصادية: لقد تعددت الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير قانونية، فكما للأسباب الاجتماعية من أهمية بالغة فإن الدافع الاقتصادي كذلك له حصة كبيرة في هذه المسالة إن لم نقل حصة الأسد باختلاطه مع الدافع الذي له العلاقة الوطيدة به الدافع الاجتماعي طبعا فالتباين الاقتصادي الكبير بين البلدان المصدرة للمهاجرين والتي تشهد غالبا الافتقار للتنمية وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور، هاته العوامل المؤدية طبعا للفقر والأمراض والمجاعة في كثير من الأحيان وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف دول القارة بالتعاون مع المجتمع الدولي وكل من له مصلحة في ذلك عن طريق صيغ مختلفة من أجل انتشال الفرد الإفريقي من الفقر إلا أن النجاح كان ضعيفا جدا، حيث تمكنت إفريقيا من حفظ نسبة من يعيشون تحت خط الفقر بواقع **1.4%** من سنة **1990** إلى **1998** وهو رقم ضعيف جدا بالمقارنة مثلا مع نفس التجربة في جنوب آسيا التي وصلت إلى

12.3% وهو يعتبر أضعافا مضاعفة بالرغم من أن سكان آسيا طبعا أكثر عدد بكثير من سكان إفريقيا لذلك فيعتبر العامل الاقتصادي في إفريقيا عامل طرد للأفارقة من بلدانهم والعكس في دول أوروبا حيث يعتبر عامل جذب لهم لأنهم يرون في هذه القارة الجنة المنشودة نظرا لما تتوفره من حقوق للإنسان وارتفاع هائل في مستوى المعيشة وفرص عظيمة لحياة كريمة (أمين، 2019، صفحة 368).

فنجد العالم الديمغرافي ألفريد سافي (ALFRED SAUVY) الذي قال مقولته الشهيرة "إما أن ترحل الثروات إلى حين يوجد البشر وإما ان يرحل البشر إلى حين توجد الثروات"، وهي نتيجة منطقية فإنتقال الثروة أو مايسمىبإنتقال رؤوس الأموال بين بين الدول لخير دليل على ذلك سواء كانت رؤوس أموال مادية ممثلة في السلع أو المواد الخام أو رؤوس أموال معنوية مثال براءات اختراع أو تكنولوجيا ..الخ فكل هذا يدخل في دائرة انتقال الثروات إلى حين يوجد البشر، أما بالنسبة لانتقال البشر أو الهجرة الى حين توجد الثروة والتي تعتبر من المواضيع الأكثر تداولا في العلاقات الدولية المعاصرة والتي شغلت بال جل الدول والتي كانت محل دراسات علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة وعلماء النفس، خاصة في السنوات الأخيرة أين ازدادت معدلات الهجرة الخارجية بنسب عالية مقارنة بالسنوات السابقة فقد أحصت المنظمة العالمية للهجرة عدد المقيمين في البلاد غير بلدانهم بنحو 192 مليون شخص من سكان العالم أما بخصوص معدل الزيادة في الهجرة غير الشرعية فقدرات بحوالي 2,9% وهي نسبة مرتفعة نوعا ما مقارنة بالنسبة المقدرة نهاية القرن العشرين والتي كانت 2,1% ما يعنى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أزدياد خاصة في ظل النمو الديمغرافي المتزيد، فمعظم المهاجرين يكونون من الرجال أما النساء والأطفال فيمثلون نسبا على التوالي 11 % و15%(Zavondy, 2016, pp. 01-20) .

من جهة أخرى نرى أن الهجرة غير الشرعية تعتبر شكل من أشكال استغلال الدول المصنعة والمتطور للدول المتخلفة يكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستوى المعيشة الموجود بين الأفراد، حيث يعتبر سمير أمين أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكالف التعليم و التكوين (صبرينة، 2018، صفحة 09).

وذكر تقرير عن الأمم المتحدة أن أحد أهم أسباب الهجرة غير قانونية يعود إلى ازدياد أعداد الشباب في دول العالم الثالث ومن بينها الإفريقية وتناقض فرص العمل بالإضافة إلى اتساع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة كما ازداد الوعي لهذه الفوارق وارتفاع مستويات المعيشة في الدول الغنية إضافة إلى حاجة هذه الأخيرة إلى اليد العاملة مع شيخوخة مجتمعاتها وهكذا لعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا وفعالا في الهجرة غير القانونية وهذا الأمر طبيعي ومنتظر لأن حاجة الإنسانية إلى عيش أفضل هي غريزة لا يمكن أن يستغني عنها وإذا افتقد الحاجة إلى عيش أفضل فقد إختل كيانه الإنساني جملة وتفضيلا (أمين، 2019، صفحة 368).

فمن الأسباب و الدوفع الاقتصادية نذكر على سبيل المثال:

- الأزمات المالية الوطنية والعالمية الاقتصادية التي تؤدي حتما إلى نزوح عدد كبير من الافراد والجماعات للانتقال من بلدانهم إلى بلدان أخرى تتيح لهم فرص العمل والصحة والسكن والتعليم.
- تفضيل أرباب العمل للعمال المهاجرين من أجل التربح من المنافسة غير العادلة فهم يرضون بالمردود الأقل وبلا تأمينات كما أنهم غير قادرين للمطالبة بحقوقهم المنهوبة من خلال اللجوء إلى القضاء نتيجة وجودهم غير الشرعي على أرض الدولة التي يعملون بها (بونوة، 2013، صفحة 20).

2. **الدو افع السياسية والأمنية**: إن للسياسة بطبيعة الحال دورا مهما في كل شيء في هذا العالم من بينها ظاهرة الهجرة غير القانونية، حيث تلعب دورا محوريا في كونها سببا من أسباب الهجرة وهو ما سنتعرض له أولا في هذا العنصر أما ثانيا سنتعرض للدافع الأمني الذي يعتبر وجها آخر لعملة السياسة في هذا الشأن.

1.2. الأسباب والدو افع السياسية

لقد شهدت القارة السمراء قارة إفريقيا حروبا ونزاعات زرعها الغرب المتطور حتى تبقى هذه القارة الغنية بثرواتها مصدر رزق له، ناهيك عن الاستعمار وما فعله قديما وحديثا فمن أهم ما وقع من أزمات سياسية في إفريقيا أزمة الصومال التي أتت على الأخضر واليابس وجوعت الشعب الصومالي إلى يومنا هذا والحروب في ليبريا وإثيوبيا والسودان وليبيا والكونغو وغامبيا ومالي والنيجر ونيجيريا وكينيا إلى غير ذلك من الأزمات السياسية والأمنية، والتي لا تعد ولا تحصى ولا تكاد تنتهي في هذه القارة حيث بفعل فاعل كلما انتهى صراعا أو كاد أن ينتهي تجد أيادي تغذي صراعا آخر جديد أكثر خطورة وأسوء من سابقه في هذه القارة التي لم تسلم بالرغم من الطبيعة السلمية والخيرية لشعوبها التي لا يهمها إلا عيش كريم كإنسان ونتيجة لتخلف هذه الدول اقتصاديا تبقي تابعة للغرب سياسيا حيث يعني هذا الأخير الساسة الأفارقة كما يريد وكما يشتهي وهدفه بالطبع في ذلك ليس تطور الفرد الإفريقي وإنما تخلفه لتبقى إفريقيا مصدر ثروة لينهبها لصالح المجتمعات الأوروبية والأمريكية (أمين، 2019، صفحة 369).

ومن هذه الأسباب والدوافع نذكر:

- الأزمات السياسية والإديولوجية للطبقات المختلفة في الدولة الواحدة مما يؤدي إلى تهميش طبقة على حساب طبقة أخرى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ودينيا.
- نشوب الحروب والصراعات الأهلية والعنف داخل الدول يؤدي بالضرورة إلى الهروب من ويلات التعذيب والتشريد والقتل إلى أماكن السلم والأمان.
- عدم وجود قوانين ترعى حقوق العمال غير الشرعيين لجدارة وجهة نظر سياسية بحتة المرتبطة بوضعية المهاجرين لمخالفتهم للقوانين المتعلقة بالدولة فوجودهم مخالف للأعراف التشريعية والتنظيمية (بونوة، 2013، صفحة 20).

2.2. الأسباب الأمنية

كما تمت إليه الإشارة سابقا فان القارة الإفريقية تعتبر من بين أكبر مراكز الحروب والصراعات والأزمات بأنواعها وذلك لإنتشار السلاح بطريقة فوضوية إلى درجة الكارثية ليصبح السلاح في بعض المناطق أرخص من رغيف الخبز، وهذا طبعا بفعل فاعل كذلك انتشار الآفات الاجتماعية وارتفاع معدل الجريمة والانحطاط الأخلاقي واللاأمن الذي يشكل عامل طرد للمهاجرين (حبيبة، 2017، صفحة 159)، وسيُخَلف انعدام الأمن الصحي بانتشار الأمراض والأوبئة الخطرة التي لم تعرف في الموطن الجديد والتي يحملها المهاجر غير الشرعي في بعض الحالات (سفيان، 2018، صفحة 245)، كذلك انعدام الأمن القانوني ليصبح المستثمر متخوفا من الاستثمار في إفريقيا إلى جانب إنتشار المجموعات الإرهابية والشلل الإجرامية وهذه طبعا تعتبر من الأسباب التي تجعل المقاربة الأمنية صعبة المنال ولا حل لها إلا الهجرة حتى وان كانت غير قانونية بالطبع من أجل البحث عن البديل والعيش في أمن وسكينة واستقرار وبالطبع ذلك متوفر في أوروبا بطريقة أو أخرى.

لقد تخبط العالم منذ عقود في صراعات عرقية وحروب أهلية ومشكلات طائفية وعرفية أدت إلى سلب حق الشعوب في حياة آمنة، وأدت إلى تفتت البلدان وتجزئتها ونهب خيراتها، مما يؤدي إلى ما ذكرناه سابقا من مشاكل أمنية صعبة جدا تدفع بالفرد الإفريقي إلى الهجرة بالرغم من السعي الحثيث للدول الأوروبية من أجل وقف نزيف الهجرة غير القانونية نحوها من طرف

الأفارقة لكن دون جدوى، والمثال على ذلك في أيامنا هذه فقط العملية **(تونيلوس)** التي تولتها وكالة فرونتكس المنشأة من طرف الاتحاد الأوروبي بالموازات مع اتفاقيات إعادة الإدخال وفي إطار تشديد الحراسة على الحدود الاوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير القانونية، حيث أن العملية هدفت إلى الحد من تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وايطاليا ومالطا، لكن لم تبعد أحد إلى إفريقيا ويعزى إخفاق وكالة فرونتكس في عملية تونيلوس إلى الاختلاف في الرأي حول المسؤولية عن المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر، كما أدت عملية "ميرا" الخاصة بفرونتكس دائما سنة **2008** إلى ردع وتشتيت **4** آلاف و**373** مهاجرا غير موثقين إلى غرب إفريقيا كانت وجهتهم هي جزر الكناري، وفي عام **2009** فقد تأخرت العملية الثانية لتونيلوس بسبب عدم اتفاق ايطاليا ومالطا عن الدولة المسؤولية عن المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر (لامية، بدون سنة، صفحة 193). [1]أما في **18** جوان من سنة **2009** فقد أتت الجهود الأوروبية بأكملها عندما تم اعتراض وإعادة مهاجرين من وسط البحر المتوسط إلى ليبيا، وشاركت ألمانيا كذلك في العملية بونيلوس الرابعة المنسقة من طرف حرس الحدود الإيطالي ونجحت في اعتراض قارب يحمل حوالي **75** مهاجرا على مسافة **29** ميلا جنوب لامبادوز، وتشير بعض التقارير أن حرس الحدود الايطالي سلم المهاجرين إلى قارب دورية ليبي، قام هذا الأخير بنقلهم إلى طرابلس (لامية، بدون سنة، صفحة 193).

على الرغم من البرنامج المكثف لمراقبة الحدود المشددة والمنسقة في سياسة الجوار ومراقبة دخول المهاجرين وقراءة وثائق السفر آليا وإنشاء قوات حرس الحدود إلى جانب التدريس المكثف لفصائل الدفاع والأمن (الجيش الشرطة الدرك) في الدول المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين والتعاون في مجال الشرطة فإن الإحصائيات تشير إلى إبعاد فرنسا **19841** مهاجر غير شرعي سنة **2005** وإيقاف الجزائر **8000** منهم وذلك سنة **2007**، **90** منهم يستخدمونها كمنطقة عبور (لامية، بدون سنة، صفحة 193).

إن ظاهرة الهجرة غير القانونية لم تعد بسيطة بل تطورت وتعاظمت معها عواقبها السلبية على المجتمعات المهجورة أو المهاجر إليها، الأمر الذي أدى بالمجتمع الدولي إلى محاربتها وإيجاد الحلول لها وذلك معرفة أسبابها ودوافعها وهو الأمر الذي يجعل إمكانية محاربتها والتصدي لها أو على الأقل التقليل منها بنسبة كبيرة أمر ممكنا وليس مستحيلا (عكوش، 2016، صفحة 271).

كذلك من الأسباب السياسية غياب الديمقراطية في دول المهجر وتهميش الحريات والقمع والكبت مما يجعل الفرد المهاجر يبحث في هجرته عن متنفس للتعبير والحرية وهو ما يجده في الدول الغربية المليئة بالحريات والديمقراطية كبريطانيا وفرنسا إلى غير ذلك من الدول الأوروبية، بالإضافة إلى تردي الوضع الأمني في دول الجنوب بالطبع والتي من أبرزها دول إفريقيا حيث أدت كثرة النزاعات والحروب والتضييق على الحريات إلى تفشي ظاهرة الهجرة غير القانونية نحو الدول الأوروبية،حيث نجد السياسة الأمنية التي انتهجتها الدول الغربية في مجال تنظيم الهجرة نحوها حيث نلاحظ سياسة غلق الحدود (عكوش، 2016، صفحة 274). ، التي طبقتها أوروبا منذ سنة **1974** والتي جعلت الهجرة إليها تنحصر في ثلاثة أشكال هي المجتمع الأسري واللجوء والهجرة السرية، أما السياسة الثانية التي شجعت الهجرة غيرقانونية نحو أوروبا هي تسوية الوضعية للمهاجرين الذين لا يحملون وثائق وهو الإجراء الذي لجأت له الدول كإجراء استفتائي لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير قانونية وأيضا لإجراء إحصاء دقيق حول إعدادهم مما شجع الهجرة السرية نحو دول الاتحاد الأوروبي أملا في الاستفادة من هذه الإجراءات كذلك سياسة الاتحاد الأوروبي بعد اتفاقية شنجن سنة **1989** والتي كانت من أبرز نتائجها أنها أخذت بقوة منح التأشيرات للدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي الأمر الذي نتج عنه بطبيعة الحال تشجيع الهجرة السرية نحو أوروبا (عكوش، 2016، صفحة 174)

3. العوامل المختلفة الأخرى للهجرة غير قانونية نحو أوروبا من طرف الأفارقة: إذا كانت الدوافع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية تلعب دورا محوريا في كونها سببا مهما ودافعا قويا لهجرة الأفارقة غير القانونية إلا أنه توجد عوامل أخرى

كثيرة تتعدد وتختلف باختلاف وتنوع فئات المهاجرين ولكنها تجتمع كلها لتدل على وجود بيئة طاردة للمهاجر وبيئة أخرى جاذبة تجعله يضحي بالغالي والنفيس من أجلها حتى وإن كان ذلك على حساب الوطنية والانتماء، هذه المعاني التي لم تعد لها أي قيمة لدى المهاجر غير الشرعي ومن أهم العوامل الدافعة للهجرة غير القانونية نجد:

1.3. أسباب ذاتية ونفسية: تتعلق بحب الذات من طرف المهاجر غير الشرعي لأنه يرى نفسه (أحلامه) العائد للوطن في عطلة ومظاهر الترف والغنى بادية عليه وهو ما يشكل صورة من صور النجاح الاجتماعي لديه غالبا ما تتعلق الهجرة غير الشرعية كذلك بعلاقات الصداقة بين الشباب مع فتيات عبر مواقع التواصل الإجتماعي هذه العلاقات تكون عوامل مساعدة لجذب للشباب نحو وجهة معينة من بلدان العالم (Zavondy, 2016, p. 07).

- شعور المهاجر بالفشل الذريع في حياته في حالة بقائه في ظروف مزرية هو وأسرته وعائلته الكبيرة دون القدرة على تحريك ساكن حتى وان كان بالهجرة غير القانونية؛
- غريزة الإنسان التي فطره الله تعالى عليها هي الأنانية وحب الأفضل للذات وحب العيش الكريم وهي صفة من صفات أي إنسان؛
- فقدان الأمل في البلد الأم والشعور باليأس والإحباط مما يجعل المهاجر يبادل هذا الوضع حتى وان كان بقوارب الموت أو قساوة الصحاري القاحلة بحثا عن الجنة المنشودة في أوروبا؛
- النشاط وحب العمل والعطاء بالنسبة للشباب الذين يجدون في بلدانهم كبت وتكبيل لهذه الطاقات لديهم مما يجعلهم يبحثون عن الأفضل لإبراز طاقاتهم ومواهبهم المختلفة؛
- مغادرة الحزن والألم والضياع والبحث عن السعادة في مكان آخر حتى وان كان بعيد المنال مثل أوروبا.

2.3. أسباب إعلامية: من بين الأسباب الإعلامية للهجرة غير القانونية نجد:

- حسن تسويق أوروبا لمظاهرها أمام العالم عن طريق وسائل الأعلام متطورة ومحترفة وهادفة تسعى لجذب الغير نحو القارة؛
- بالمقابل ضعف وتخلف المنظومة الإعلامية في إفريقيا وهذا ناتج عن التخلف شبه كامل لجميع المنظومات في هذه الدول؛
- العولمة وما لعبته في هذا المجال حيث أصبح العالم قرية واحدة صغيرة ويمكن لأي كان الاطلاع على ما يريده وبالطبع من ينظر إلى أوروبا يجد ما يريد لذلك تعتبر العولمة من العوامل المهمة للهجرة غير القانونية.

ثانيا: سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية

وبعد التطرق إلى مختلف أسباب الهجرة غير الشرعية، نتطرق في هذا المحور إلى سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية ، ومما لا شك فيه أن مكافحة الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية يكون ضعيفا إذا لم يتم القضاء على الأسباب المنشأة لها، فلا يمكن الحد من هذه الظاهرة المتفشية إلا اذ تم مجابهة العديدة من الظواهر منها البطالة والتصدي لبعض الظواهر الإجتماعية كالعنف والشغب وإلحاق الأضرار بالأملاك الوطنية أو الخاصة (الملا، 2011، صفحة 57)، من أجل النهوض بالتنمية على جميع الأصعدة وكذا وضع تشريعات جديدة وتحسين التشريعات القائمة لتكون أكثر اتساقا من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان (رمضان، اشكالية الهجرة غير الشرعية وسبل الحد منها ، 2019، صفحة 83).فلا يمكن القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية مالم يكن هناك تعاون دولي بين جميع دول العالم من خلال إبرام اتفاقات ومعاهدة دولية، وكذا تكييف التشريعات الوطنية لتتوائم والتشريعات الدولية بغية الحد من هذه الظاهرة، غير أن المتمحصن في لوسائل الردع على المستوى الدولي خاصة التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي نجد أنه تم إبرام اتفاقية شانغاين مرورا بالشراكة الأورو متوسطية، ونظرا لما تعانيه اوروبا مما حتم

عليها تطوير وتعزيز الآليات المتبعة لمجابهة الهجرة غير الشرعية على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية وغيرها (الملا، 2011، صفحة 57).

ومن بين الآليات المتبعة لمواجهة الظاهرة نجد نظام المراقبة الأوروبية الذي يعمل على أكثر من مستوى من أجل قطع الطريق أمام جميع صور الهجرة غير الشرعية حيث يتم العمل على المستويات التالية:

مكافحة الإتجار بالبشر وتهريبهم ومراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية باستخدام وسائل وتقنيات جد حديثة، فعلى مستوى الاتحاد الأوروبي تم تشكيل وكالة لإدارة الحدود الخارجية يطلق عليها FRONTEX، فقد تم تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية (إيمان، 2018، صفحة 120).

فمشكلة الهجرة عير الشرعية تتطلب تعاون دولي وجهود جبارة لمجابهة مهربي البشر سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو، حيث بذلت الأمم المتحدة مجهودات كبيرة تتمثل في:

1. الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تتمثل الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبرالوطنية، وكذا البروتوكول المتعلق بتهريب المهاجرين الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسون بتاريخ 15نوفمبر 2000، هذا البروتوكول يكون تكملة لاتفاقية الأمم المتحدة حيث جاء في المادة الثالثة من ذات البروتوكول أن تهريب المهاجرين معناه تدبير الدخول غير الشرعي لشخص ما بغية الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو مادية أخرى، كما تضمت المادة السادسة من ذات البروتوكول على أن احكامه تنطبق على منع الجريمة وأفعالها وملاحقة مرتكبيها (قربير، بدون سنة، صفحة 03).

2.1. اتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود

تم اعتمادها من طرف الجمعية العامة للامم المتحدة في 15نوفمبر سنة 2000، حيث تم الاتفاق عليها في مؤتمر سياسي رفيع المستوى ودخل حيز التنفيذ إلا سنة 2003، وقد لعبت إيطاليا دورا مهما وذلك من خلال المفاوضات التي قامت بها قد إقرار هذه الاتفاقية، وتهدف هذه الاتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود سواء تعلق الأمر بتهريب المهاجرين أو الإتجار بهم، كما تسعى هذه الاتفاقية كذلك إلى إيجاد إطار قانوني ناظم مشترك بين جميع الدول الأعضاء يحظر الجريمة المنظمة عبر الحدود والمعاقبة عليها لما لها من خطر على سلمة المهاجرين الجسدية والنفسة، ومحاولة لحمايتها من الشبكات الإجرامية التي غالبا ما يكونون ضحاياها (بومعزة، 2019، صفحة 327).

2. الجهود الاقليمية في مكافحتة الهجرة غير الشرعية

إن مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المستوى الإقليمي تتجلى من خلال الجهود المبذولة سواء من قبل دول الاتحاد الاوروبي أو دول المغرب العربي أو هما معا وذلك بحكم الموقع الجغرافي لكل منهما فدول جنوب المتوسط تعتبر بوابة عبور نحو الضفة الاخرى المتمثلة في دول شمال المتوسط (الاتحاد الاوروبي)، سيتم التطرق إلى الجهودة المبذولة في مكافحة أو مجابهة الهجرة غير الشرعية كالتالي:

1.2.جهود القارتين الاوروبية و الافريقية في مكافحتة الهجرة غير الشرعية

نظرا لما لهذه الظاهرة من خطر على المستوى الأمني استدعت الضرورة لدول الضفتين إيجاد أطر تعاون من أجل معالجة المشاكل العالقة التي تهدد استقرار كل حوض، وذلك من خلال وضع أجندة تعاون تتصدرها ملفات الهجرة غير الشرعية هذه الظاهرة التي أخذت أبعادا خطيرة متعددة خاصة على مستوى منطقة حوض المتوسط.

فقد تم إنشاء منتدى 5+5 في 10أكتوبر 1990 بعد إعلان روما، الذي يعتبر اطار للتحاور والتعاون بين الدول ويضم هذا المنتدى خمسة دول من منطقة شمال المتوسط وهي (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، مالطا)، ودول جنوب منطقة المتوسط وهي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريطانيا)، يهدف هذا المنتدى إلى:

- تكريس حوار فعال بين الدول المنضوية تحت لواء المنتدى وتبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك؛
- الاهتمام بالمسائل الأمنية وتشخيصها ووضع تدابير وحلول لها؛
- تقديم مساعدات مالية ومشاريع تنموية قد تساعد كثيرا في التقليل من الهجرة غير الشرعية (زهية، 2018، صفحة 60).

كما تم عقد عدة لقاءات منها لقاء روما 1990، ولقاء الجزائر في 26أكتوبر 1991، قمة رؤساء الدول العشرة الأعضاء في منتدى 5+5 أين تم طرح موضوع شغل جل الدول حول تداعيات الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الأمن في المتوسط حيث دعت القمة الى ضرورة ايجاد مقاربة جديدة لحل كل المشاكل العالقة (حمو، 2016، صفحة 243).

- مواجهة الاسباب المؤدية الى ظاهرة الهجرة غير الشرعية على كل الأصعدة وذلك من خلال وضع سياسة تنموية شاملة تستفيد من الطاقات البشرية العطلة والإمكانات والموارد الأولية الموجودة في الدول العربية تطبيقا لمقولة العالم الديمغرافي الفرنسي " إما ان ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات" (بونوة، 2013، صفحة 14).
- التشديد في مراقبة الاعداد الهائلة من خلال استخدام الأدوات المتطورة والحديثة (نادية، 2016، صفحة 109).

2.2.اتفاقية شنجن

وقعت دول الإتحاد الأوروبي على اتفاقية شينجن بتاريخ 14جوان 1989 تبعتها معاهدة شنجن سنة1990 تضم هذه الاتفاقية جميع دول الاتحاد الاوروبي الموقعه عليه، تضمن الاتفاقية في بنودها حرية التنقل داخل بلدان الاتحاد الأوروبي مع انتهاج سياسة في مواجهة الهجرة غير الشرعية وكذا التعاون بين جميع الدول الأعضاء، وتم إضافة إلى ذلك إعلان برشلونة في سنة 1995 الذي تضمن سياسته التعاون للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (عكوش، 2016)

6. خاتمة

يمثل موضوع الهجرة غير الشرعية هاجسا كبيرا بات يؤرق المجتمع الدولي، فرغم وجود أسباب ساعدت على استفحال هذه الظاهرة وهي: أسباب اجتماعية واقتصادية، وسياسية وأمنية، ونفسية وإعلامية ناهيك على أن أوروبا في حد ذاتها كانت سببا عبر التاريخ في الهجرة غير القانونية حيث زرعت الحروب في المناطق والصراعات والنزاعات إلى جانب استعمارها للكثير من الشعوب وجعلها تحت وطأة التخلف بتجهيلها وتجويعها وإبادة كيانها بجميع الوسائل لذلك فها هي أوروبا في حد ذاتها تدفع ثمن جرائمها الاستعمارية والدليل على ذلك فرنسا وما فعلته في الجزائر.

والواقع أثبت أن هناك الكثير من الدول الإفريقية بدأت تستعيد عافيتها وبدأ الاستقرار لشعوبها فيها نظرا لتنعمها بتجارب اقتصادية واجتماعية ناجحة مثل (رواندا ، إثيوبيا ،غامبيا) إلى غير ذلك من دول كثيرة أصبحت بالعكس قبلة للمستثمرين الأوربيين وهذا شيء إيجابي جدا للحد من ظاهرة الهجرة غير القانونية للأفارقة حيث يصبحون يهاجرون إلى دول الجوار وليس لأوروبا.

كما أن الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروربي ودول شمال إفريقا من خلال اتخاذ جميع الإجراءات القانونية والتعاون الدولي فيما بين دول العالم سيساعد لا محالة للحد من هذه الظاهرة التي اصبحات تؤرق المجتمع الدولي.

7. التوصيات: يقترح الباحث التوصيات التالية:

- على القارة العجوز أوروبا أن تكف عن زرع الفتن والحروب داخل إفريقيا خاصة المنطقة القرن الإفريقي؛

- على الدول الإفريقية إيجاد حلول للمشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية؛
- على الفرد الإفريقي أن يكون محباً أكثر لوطنه متأصل فيه وتحذوه إرادة العمل والإعمار؛
- على إفريقيا أن تستغل ثرواتها وطاقاتها لصالح شعوبها وليس لصالح دول وقارات أخرى على غرار أمريكا وأوروبا وذلك للاتحاد بين دول إفريقيا والتكتلات الاقتصادية والسياسية لإيجاد حلول للأزمات التي تعصف بالقارة السمراء منذ الأزل.
- تعزيز الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لمكافحة تهريب المهاجرين .
- ضرورة التعاون والتنسق الدولي في جميع المجالات سواء أمنية قضائية وغيرها، بغية تعقب وتفكيك الشبكات الإجرامية التي تقوم بمساعدة المهاجرين وفي كثير من الأحيان السطو عليها .

8. قائمة المراجع:

1. Al- jabali, M. A., & Ehab, N. (2011). The Impact of E-commerce on the Audit Profession in Jordan. *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*(30), 95-105.
2. Lionnel, C., & Gérard, V. (1992). *Audit et contrôle interne: aspects financiers, opérations et stratégies* (éd. 4). paris, France: Dalloz.
3. Zavondy, M. a. (2016). Irregular Immigration in the european union . *swedish Institute for european policy studies* .
4. أحمد حلمي جمعة. (2009). المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث (المجلد 1). عمان: دار صفاء.
5. القانون 07-11. (25 نوفمبر، 2007). يتضمن النظام المحاسبي المالي. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 74 المؤرخة في 25 نوفمبر 2007.
6. القانون رقم 15-04. (01 فبراير، 2015). يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 06 المؤرخة في 10 فبراير 2015.
7. القانون رقم 18-05. (10 ماي، 2018). يتعلق بالتجارة الالكترونية. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 28 المؤرخة في 16 ماي 2018.
8. المرسوم التنفيذي رقم 05-468. (10 ديسمبر، 2005). يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الاجمالية وكيفيات ذلك،. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 80 المؤرخة في 11 ديسمبر 2005.
9. إياد زكي أبو رحمة محمد. (2009). أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ونظم التسوية المحاسبية عنها: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير. غزة: الجامعة الإسلامية.
10. آيت عبد المالك نادية. (2016). الآليات الوطنية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية . مجلة صوت القانون . جامعة خميس مليانة ، الجزائر : العدد 02.
11. باسم أحمد المبيضين. (210). التجارة الإلكترونية. عمان: دار جليس الزمان.
12. بلقوش حبيبة. (2017). الهجرة غير الشرعية مأزق أمني في البحر الابيض المتوسط . مجلة قانون العمل والتشغيل . جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، الجزائر : العجج 04.
13. بوقصبة إيمان. (2018). التعاون الدولي في مجال جريمة الهجرة غير الشريعية . مجلة الفكر القانوني والسياسي . جامعة عمار ثليجي الاغواط ، الجزائر : العدد 04.
14. جمال دوبي بونوة. (2013). اشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والاسباب والحلول . مقال منشور في مجلة المعارف . جامعة أكلي محند أولحاج ، الجزائر.
15. جيهان عبد المعز الجمال. (2014). المراجعة في البيئة الإلكترونية (المجلد 1). الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.
16. حريري صبرينة. (2018). الهجرة غير الشرعية من منظور أوروبي (ظاهرة اجتماعية أم تهديد أمني). المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. الجزائر : المجلد06، العدد 01.
17. حسن رشيد ناظم. (2011). دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة على الانترنت في بيئة التجارة الالكترونية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية *والاقتصادية*، *7*(23)، الصفحات 197-173.

18. حسين يوسف القاضي، و آخرون. (2014). أصول المراجعة (المجلد 1). منشورات جامعة دمشق: كلية الاقتصاد.
19. خديجة نسيلي. (2015). دراسة أثر تطبيق التجارة الإلكترونية على أنظمة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة الخطوط الجوية الجزائرية، أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة الجزائر3.
20. دني إيمان ، البار أمين. (فيفري، 2019). الحدود المفاهيمية للهجرة غير الشرعية دراسة في التأصل والظاهرة. مقال منشور في مجلة الفكر. العدد 18.
21. رزق أبو زيد الشحنة. (2015). تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (المجلد 1). عمان: دار وائل.
22. زبيري رمضان. (2019). اشكالية الهجرة غير الشرعية وسبل الحد منها . مجلة الحوار الفكري . بدون ذكر المدينة ، الجزائر : المجلد 14 العدد 02.
23. زبيري رمضان. (2020). اشكالية الهجرة غير الشرعية وسبل الحد منها . مجلة الحوار الفكري . جامعة ادرار ، الجزائر .
24. ساسي سفيان. (2018). اتجاهات الشباب نحو الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على التوافق النفسي الاجتماعي لديهم . مجلة العلوم الاجتماعية والقانونية . جامعة يان عاور، الجلفة ، الجزائر : العدد 12.
25. سامي محمد الوقاد، و لؤي محمد وديان. (2009). تدقيق الحسابات1. عمان: مكتبة المجتمع العربي.
26. سامية آيت أمبارك. (2016). التجارة الالكترونية بالجزائر في ظل تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 20(1)، الصفحات 54-31.
27. صالح حميداتو. (2017). تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر. أطروحة دكتوراه. الجزائر: جامعة ورقلة.
28. ظاهر عمر أمين ساكار. (2012). لإطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل بيئة التجارة الإلكترونية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2(1)، الصفحات 77-101.
29. عصام الدين محمد متولي. (2009). المراجعة وتدقيق الحسابات1. صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا.
30. غسان فلاح المطارنة. (2006). تدقيق الحسابات المعاصرة، الناحية النظرية. الأردن: دار المسيرة.
31. فاطمة بومعزة. (2019). موقف الأمم المتحدة من ظاهرة الهدرة غير الشرعية بين الحماية والمكافحة . مجلة حوليات جامعة الجزائر . جامعة الجزائر ، الجزائر : العدد 33.
32. فخار حمو. (2016). الهجرة غير الشرعية في الجزائر وموقف المشرع الجزائري منها . مجلة الواحات للبحوث والدراسات . الجزائر: المجلد 09 العدد02.
33. فريجة أحمد، فريجة لامية. (بدون سنة). الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الاوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرهية. مقال منشور في مجلة الفمر. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر: العدد 02.
34. فيصل دبيان عوض المطيري. (2013). أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت، مذكرة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط.
35. كتاب زهية. (2018). مستقبل الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورومغربية . كجلة صوت القانون . جامعة خميس مليانة ، الجزائر : المجلد 05 العدد01.
36. كرفيف الاطرش فيحى عكوش. (جوان ، 2016). الهجرة غير الشرعية دوافعها وآليات معالجتها وطنيا ودوليا. مقال منشور في مجلة الدراسات القانونية والسياسية . الجزائر : العدد 04.
37. كريمة الجوهر، و وآخرون. (2010). أثر مخاطر استخدام التكنولوجيا في جودة عمل المدقق الخارجي: دراسة ميدانية في بعض مكاتب التدقيق الأردنية، . مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 10(2).
38. كواش زهرة. (بدون سنة). اشكالية الهجرة الافريقية غير الشرعية. مقال منشور في حوليات جامعة الجزائر 01. العدد 30.
39. ماهر الملا. (2011). التشريع الاوروبي ازاء الهجرة السرية المغاربية آليات الردع والتحفيز . مجلة العلوم القانونية . جامعة الوادي، الجزائر : العدد 02.
40. مجدي أحمد السيد الجعبري، و وليد ناجي الحيالي. (2016). *الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية*. مركز الكتاب الأكاديمي.

41. محمد التهامي طواهر، و مسعود صديقي. (2005). المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية (المجلد 2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

42. محمد أنيس كليبات. (2015). مراجعة أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل التشغيل الآلي والتجارة الإلكترونية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية محاسبة وتسويق في المؤسسة. الجزائر: جامعة عنابة.

43. محمد تقرورت. (2005). واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الوطن العربي، مذكرة ماجستير غ م. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الشلف.

44. محمد سي ناصر ، مراد قريبير. (بدون سنة). التعاون الدولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية. مجلة الدراسات القانونية والسياسية . جامعة عمار ثلجي الاغواط ، الجزائر: المجلد 06 العدد01.

45. محمد عمر الشويرف. (2013). التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد. عمان: دار زهران.

46. محمد مصطفى سليمان. (2014). الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات. الإسكندرية: الدار الجامعية.

47. محمد نور صالح الجدايه. (2012). سناء جودت خلف، تجارة إلكترونية (المجلد 2). عمان: دار الحامد.

48. محمود المغربي محمد الفاتح. (2016). التجارة الإلكترونية (المجلد 1). عمان: دار الجنان.

49. محمودي فاطمة الزهراء، بودال خديجة. (2018). الاطار النظري والقانوني للهجرة غير الشرعية. مقال منشور في مجلة الميزان عن الملتقى الدولي الاول حولب واقع الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها. المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة ، الجزائر .

50. مرسوم تنفيذي رقم 09-110. (07 أفريل، 2009). يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 21 المؤرخة في 08 أفريل 2009.

51. مسعود صديقي، و أحمد نقار. (2010). المراجعة الداخلية (المجلد 1). الوادي: مطبعة مزوار.

52. مشتي أمال. (2018). التجارة الالكترونية في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 7(1)، 238-261.

53. مصطفى يوسف كافي. (2010). التجارة الإلكترونية. دمشق: دار رسلان.

54. مهند محمد جاسم التميمي، علي محمد البازي، و حيدر كاظم التميمي. (2018). مدى قدرة م ا رقب الحسابات المستقل على تدقيق تطبيق متطلبات التجارة الإلكترونية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 13(44)، 167-187.

55. نوال حاج مخناش، و رشيد شميشم. (2019). مستقبل التجارة الالكترونية في الجزائر. مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية، 5(1)، 196-210.

56. نوال عبد الكريم الأشهب. (2015). التجارة الإلكترونية. عمان: دار أمجد.

57. نور الدين أحمد قايد. (2015). *التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية* (المجلد 1). عمان: دار الجنان.

58. يونس زين. (2014). أثر التجارة الإلكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف: حالة الجزائر .*أطروحة دكتوراه*. الجزائر: جامعة الجزائر 3.